تأمّلات في مسألة «الحق في التنمية» في العالم العربي

الشاذلي العيّاري (*)

إنه لمن الغريب أن تكتسي مسألة حقوق الانسان عموما ومسألة "الحق في التنمية" للشعوب خصوصا المزيد من الحدّة والغموض والتناقض في ظلّ عصر "الحريات" الذي يعيشه العالم اليوم وبلاد العالم الثالث على وجه أدقّ.

فالحرّيات معناها تقلّص الأنظمة السلطوية التعسفّية بأنواعها وإحلال أنظمة ديمقراطية مكانها، ومعناها كذلك استبدال الاقتصادات المركزة والمجمّدة والمقيّدة باقتصادات محرّرة من هيمنة الادارة والبيرقراطية، مبدعة، خلاّقة للثروة، مستوعبة للتقدّم العلمي والتقني موفّرة لكلّ أفراد المجتمع أولجلّهم فرص المساهمة في بناء مجتمعهم والارتقاء به.

ولو كان الأمر كذلك لأفرزت تلكم الحرّيات المناخ الأفضل لممارسة حقوق الإنسان وحقوق الشعوب في التنمية ممارسة طبيعيّة هادفة مجدية، ولعلّه لن يكون عالمنا اليوم في حاجة الى آلاف المؤسسات واللجان والمؤتمرات والتقارير التي تجعل من حقوق الإنسان ومن مراقبة تنفيذها ومن التنديد بانتهاكاتها المتكرّرة والخطيرة واحدة من "الصناعات" الرائجة – أكان ذلك على الأصعدة القطرّية أو على الأصعدة الدولية.

وهنا يتبادر لنا السؤال الآتي : الى أي مدى تبقى الحرّيات التي تمارس اليوم في ربوع العالم العربي النامي – تبقى ضامنة لحقوق الانسان العربي وبخاصّة لحقّه في التنمية ؟

وحتى وإن اعتبرنا أن تلكم الحريّات مواتية لتلكم الحقوق داخل الوطن العربي ذاته، فما هو الدور الذي يلعبه المناخ الدولي في دعم أو في انتهاك حقّ الإنسان العربي في التنمية؟

وقبل أن نجيب على مثل هذه التساؤلات، يجدر بنا في هذه المقدمة أن نعرّف بعض الشيء بمفهوم التنمية وبمفهوم "الحقّ" فيتبيّن لنا إن كان هناك "حق في التنمية" يجدر التحدّث عنه والمطالبة به.

(*) أستاذ بالجامعة التونسية

1) فما هي التنمية أولا ؟

لو أردنا أن نعرّف بالتنمية تعريفا بديهيا سهلا نقول : التنمية هي الامكانية المتاحة لكل فرد بصفته تلك – لضمان بقائه حيّا ولحصوله على مزيد من الرفاهة المادية واللاّمادية ولمساهمته في خلق الثروة داخل وطنه وفي تدبير شؤون قريته ومدينته وبلاده وذلك عن طريق ممارسته لحرّياته في الرأي والكلمة والإعلام والتجمّع والتنقل وكذلك الامكانية المتاحة له في الاسهام في حركة التطور والتقدّم العالميين.

إن التنمية الناجحة هي التي توفّر للفرد كلّ هذا في آن واحد، فبذلك تتحقّق "إنسانية" أو "بشريّة" الفرد وتصبح المدينة مجتمعا بشريّا ويصبح العالم عالما بشريّا أي فضاءات حيث تعيش وتنمو وتزدهر وتتطور مجموعات بشريّة حرّة ، واعية، متضامنة مسؤولة.

هل تعريف "التنمية" هذا حقا تعريف بديهي وسهل كما أشرنا إليه سابقا ؟

فإذا اعتبرنا حقيقة التنمية المعيشة فإن تعريفا مثل هذا ينطوي في الواقع على العديد من الإشكاليات والتناقضات والصعوبات بل نقول المستحيلات.

فكثيرا ما ينحصر مفهوم التنمية في مجرّد ضمان بقاء الفرد على قيد الحياة بدون حظوظ له في التمتّع بنصيب متزايد من الرفاهة المادّية واللامادّية. وكثيرا ما تعتبر التنمية مجرّد تكديس للسلع والخدمات – ما يعرف بالنّمو – دون توزيع عادل للخيرات المنتجة بين أفراد المجتمع. وكثيرا ما تفرز التنمية الرفاهة المادية دون حرّيات، دون ديمقراطية، دون مساهمة الفرد في حركة التقدم العالمي.

كلّ هذه المفاهيم هي مفاهيم مبتورة ومنقوصة ومغلّطة للتنمية البشرية الحقيقية. ولهذا الأمر أسباب عديدة من بينها :

أولا : من الصعب جدّا، بل من المستحيل اختزال كل التنمية وما تحتوي عليه من عناصر ومكوّنات – اختزالها في مؤشرات مرقّمة على غرار ما هو معمول به في ميادين اقتصادية أخرى مثل الإنتاج أو الأسعار أو الاستهلاك الخ.. التي يمكن ترقيمها وجمعها ضمن أرقام ومؤشّرات إحصائية موحدة، فكيف يمكن لبعض المنافع الأساسية التي ترتبط بالتنمية ارتباطا وثيقا مثل المنافع المتأتية من ممارسة الحرّيات عموما أو من التربية أو التعليم أو من سريان العدالة في المجتمع أو المحافظة على بيئة سليمة – كيف لكل هذه المنافع أن ترقّم وتجسّد في أرقام ومؤشّرات إحصائية واضحة؟

وحتى وإن سلّمنا أن مثل تلكم العناصر الأساسية في التنمية قابلة لبعض الترقيم، فكيف يمكن تقدير أهميتها وأوزانها وآثارها النسبية ضمن أي مؤشر عام للتنمية ؟

إن السعادة والرضى والطمأنينة التي يشعر بها المواطن في الهند مثلا ليست بالضرورة هي ذاتها التي يحسّ بها المواطن في تونس. كماأن الاستمتاع بممارسة الحريات أو الثقافة أو العقيدة الدينية أو بالعيش في بيئة نظيفة وسليمة ليس بالضرورة متساويا عند المواطن في الصين وعند المواطن في السودان.

ولذا فإن التساؤل حول إمكانية تركيب مؤشرات شاملة للتنمية يبقى دوما سؤالا بلا جواب.

ثانيا : اذا اعتبرنا من جهة أخرى أن الموارد المالية والتقنية والطبيعية والبشرية المتاحة

للتنمية الشاملة – سواء أكان ذلك على الصعيد القطري أم على الصعيد الدولي – غير كافية لتلبية كل الحاجات التنموية فإن ترتيب الأولويات والأهداف والقيم التنموية يصبح أمرا ضروريا. لكن كيف يكون نوع الترتيب المعتمد ؟ أهو ذاك الترتيب الذي يسمح لكل بلد معني تحقيق ما يريده هو من موازنات ضرورية ومطلوبة بين المكوّنات المادّية التقليديّة والمكونّات الروحيّة والثقافيّة والدينية الأساسية للتنمية ؟ أم هو ترتيب يجعل من كل بلد مجرد آلة لتكديس المنتوجات بما في ذلك المنتوجات العسكرية والحربية المدّمرة وآلة استحواذ على المزيد من الأسواق التجارية الخارجية بتحقيق أعلى نسب ممكنة من الإنتاجية والتقدم التقني والتطور العلمي على حساب القيم التنموية والمجتمعية الاخرى ؟ فإذا نظرنا الى واقع التنمية في عالمنا النامي المعاصر فإننا نجد أن الخيار الثاني هو الذي يمثّل الواقع المعيش. ولنا في الوضع التنموي العربي الحالي الذي سنخصص له الفقرات التالية من هذه الدراسة – صورة ناطقة لما أسلفنا قوله.

2) ما معنى الحق في التنمية ؟

هكذا، اذا كانت التنمية شيئا معقّدا، ذا أبعاد متعددة، غير قابل للترقيم والاحتساب، كثيرا ما يختزل في بعض مظاهره المادّية الجزئيّة دون اعتبار مكونّاته البشرية الأخرى، آلة في خدمة اكتساب الأنظمة المزيد من الهيمنة الاقتصادية والعسكرية أكثر منها أداة لتحقيق ذاتية الانسان كله فهل يمكن لنا أن نتحدّث عن حقّ في التنمية؟ وإن كان هناك حقّ فما هو يا ترى ؟

يعرّف الحقّ تقليديّا بأنه "مجموعة النظم والتراتيب التي تؤسّس علاقات المواطنين المكوّنين لمجتمع واحد".

هذا تعريف يثير في حدّ ذاته قضايا متنوعة. إن الحديث عن "نظم وتراتيب" تفترض قبل كل شيء تحديد الهدف – هنا هدف التنمية – الذي ستنسحب عليه تلكم النظم والتراتيب، فأي هدف نعني هنا في ضوء النوعين المتناقضين من ترتيب قيم التنمية التي أشرنا إليهما سابقا؟

ثم من يحدّد تلكم النظم وتلكم التراتيب ؟

ففي هذا التساؤل يكمن أهم مظهر من مظاهر إشكالية الحرّيات الأساسية للمواطن داخل وطنه – الحرّيات التي ترتبط بحقّه داخل وطنه في تسيير شؤون بلاده وترتبط باختياراته لجهات القرار فيها وترتبط بممارسة التعدّدية في الخطاب والرأي وترتبط بحماية الفرد من تعسّف الحكّام – وفي كلمة وجيزة نقول الحريات التي ترتبط بالممارسة الديمقراطية. هذا على صعيد كل قطر على حدة، أما على الصعيد الدولي أو ما يسمّى بعلاقات التعاون الدولي فإنّ نفس التساؤل يبقى قائما بخاصة السلطة او المؤسسة أو المنظمة الدولية التي يمكن لها بل يتحتّم عليها أن تقّر حقّ الشعوب في التنمية...

كما يشير تعريف كلمة "الحق" تلك الى علاقات المواطنين المكوّنين لمجتمع واحد.

إن الحديث عن المجتمع الواحد يعني أن الحقّ في التنمية – إن كان هناك حق – لن يكون إلاّ حقّا وطنيا. أي أنه بغياب أي مجتمع دولي لا يجدر الحديث عن حقّ دولي للتنمية مهما كان.

وهكذا فإن مايسمى بالتعاون الدولي مهما كان جوده وعطاؤه لا يخضع الى أي إلتزام قانوني أو دستوري بخصوص التنمية. فلا عقود التنمية للأمم المتحدة التي تتعاقب منذ

الستينات ولا مئات برامج التعاون الدولي التـي وقع إقرارها على امتداد الثلاثين سنة الماضية أو أكثر من شأنها أن تؤسس حقّا عالميا للتنمية.

وحتى وإن أشارت بعض المواثيق الدوليـة مثل ميثاق حقـوق الانسان الى هذا الحقّ فإن الواقع يبيّن أنه لا يوجد أي نوع من أنواع التعـاون الدولي نجح بعد في تجسيم هذا الحق في أيّة بقعة من بقاع عالمنا الثالث.

وبتعرّضنا فـي الفقرات اللاحقة الى وضع التنـمية البشريّة في العـالم العربي، سندرك ملّيا محدودية ما يسمّى بالحقّ في التنمية في ذلك الجزء من أجزاء البلاد النامية.

I - التنمية البشرية في العالم العربي قراءة في وثائق الأمـم المتحـدة

لقد درج برنامج الأمم المتـحدة للتنميـة على إصدار تقرير سـنوي تحت عنوان : "تقرير حول التنمية البشرية" يبيّن بالأرقام والتحاليل الأوضـاع الاقـتصادية والاجتماعية والثقافية في 173 قطرا نامـيا ومصنّـعا. ولعلّ أهّم مـا تعرضه الأمم المـتحدة في هذا الـصدد هو ما يـسمّى "بمؤشر التنمية البشرية" لكلّ بلد من البلدان المعتمـدة فتتسنى بذلك المقارنة بين أوضاع التنمية البشرية في بلاد العالم المتقدّم وبلاد العالم النامي ويبرز هـكذا مدى تجسيد حقوق الشعوب في التنمية هنا وهناك.

ومع ما أبديناه بعد من احترازات إزاء اختزال عناصر التنمية البشرية المتنوعة والمعقدة ضمن مؤشر واحد فإن فحص مؤشر التنمية الأممي هذا فـيه الكثير من الفائـدة للتعرّف على مدى مواءمة الواقع التنموي للحقّ التنموي في أقطار المعمورة وبخاصة في الأقطار العربية التي تهّمنا هنا.

فما هو مؤشّـر التنمية البشرية المعتمد من قبل الأمم المتحـدة ؟

I - 1 - مكوّنـات مؤشّـر التنميـة البشريـة

دون الدخول في تفاصـيل فنّية ومحاسبيّـة، يتكوّن هذا المؤشر من عناصر ثلاثة وهي : طول العمر، ومستوى المعرفة ومـستوى الدخل للفرد في كل قطر ثم تجمع هذه المكوّنات الثلاثة حسابيا فتنتج مـؤشرات للتنمية البشرية ترقّم ما بين 1 وصفر. فـبقدر ما تكون تلكم المؤشرات عاليـة أي قريبة من 1، يـكون الوضع التنموي البشـري للبلد المعني جيّـدا، والعكس بالعكس أي بقدر ما تكون المؤشّرات ضعيفة أي قريبة من الصفر، يكون الحرمان والحاجة والتخلّف البشري كبيرا في القطر المعني. ولعلّه يجدر هنا أن نلقي بعض الضوء على العناصر الثلاثة المكونة لمؤشر التنمية البشرية المعتمد من قبل الأمم المتحدة.

أولا : عنصر طول العمر

عنصر طول العمر هو ما يسمّى "بالعمر المتوقّع عند الولادة"، أي طول العمر الاحتمالي للفرد عند ولادته. ومع أن الاعـمار هي بيد الـله عزّ وجلّ فطول العمـر أو قصره مـرتبط بعوامل

اقتصادية واجتماعية ومناخية عديدة تؤثّر سلبا أو إيجابا في مدّة بقاء الفرد على قيد الحياة فلا غرو اذن، أن نجد العمر المتوقّع عند الولادة في البلدان النامية أقصر مما هو عليه في البلدان المتقدّمة.

وحيث إنّه من بين عناصر حقّ الفرد في التنمية تمكينه من البقاء حيّا لأطول فترة زمنية ممكنة كما ذكرناه سابقا فإن قصر العمر والفناء المبكّر نسبيّا يكون بمثابة انتهاك لأحد مكوّنات حقّه الطبيعي في التنمية.

ثانيا : عنصر المعرفة

أما عنصر المعرفة، فهو حصيلة عاملين تربويين اثنين هما :

مستوى تمكّن الفرد من القراءة والكتابة الأساسية ومعدّل سنوات التمدرس. فعنصر المعرفة هو في الحقيقة رديف لمايسمى بالانجاز التربوي.

إن التباين في المستوى المعرفي أو الانجاز التربوي في شتّى الأقطار المعنية هو نتاج ما يتوفّر للفرد من إمكانات تعليميّة وتربويّة وتثقيفيّة حتى يصعد الى أعلى درجات أو يبقى في أدنى درجات المعرفة والتكوين. وحيث ان الانجاز التربوي مكوّن أساسي من مكّونات التنمية البشرية كما سبق ذكره، فإن الرداءة النسبية للأوضاع التربوية في العالم الثالث تؤثّر سلبا على مستوى التنمية البشرية فيه وعلى تجسيم أحد أسس حقّ الفرد في التنمية.

ثالثا : عنصر الدخل الفردي

وأخيرا، يشير عنصر الدخل الفردي الى ما يتحصل عليه الفرد من موارد ماديّة للانفاق على حاجاته الضرورية والكمالية.. وعنصر الدخل هذا مرتبط كما نعلم بالنشاط الاقتصادي وجدواه ومرتبط كذلك بنمط توزيع الثروة بين الافراد في كل قطر معيّن كما أنه مرتبط بمستوى الكثافة السّكنية. فإذا كان النشاط الاقتصادي ومردوديته ضعيفين واذا كان نمط التوزيع غير عادل بل تعسفيّا والنمو الديمغرافي مشطّا، كما هو الشأن – نسبيا – في بلاد العالم الثالث، فإن الدخل يقلّ ومستوى العيش يتردّى وحقّ المواطن في التنمية ينتهك.

I - 2 - وضع مؤشر التنمية البشرية في العالم العربي

يوضّح الجدول رقم 1 التالي الصورة العامة لأوضاع مؤشر التنمية البشرية في العالم العربي المعاصر من المحيط الى الخليج سنة 1990 . فلننظر قبل كل شيء الى العمود 4 من الجدول. فماذا يقرئنا؟ نلاحظ أن المؤشّر العام للتنمية البشرية يتراوح بين حدّ أقصى يساوي 0,815 (من أصل 1 وهو أعلى رقم ممكن) في الكويت وحدّ أدنى يساوي 0,087 في الصومال أي الفارق بين أعلى رتبة وأدناها في عالمنا العربي يبلغ تقريبا 1 الى 10 . ويعني ذلك أن البون التنموي البشري داخل المجموعة العربية أو بالاحرى بين عناصرها الميسورة وعناصرها المعوزة هو بون شاسع.

(جدول رقم ١)

مؤشر التنمية البشرية في العالم العربي

البلد	العمر المتوقع عند الولادة 1990	الانجازات التربوية 1990	الناتج المحلي الخام المعدل للفرد قيمة حقيقية بالدولار	مؤشر التنمية البشرية القيمة 1990	الترتيب العالمي حسب مؤشر التنمية البشرية *	ترتيب الناتج القومي الخام للفرد ناقص ترتيب مؤشر التنمية البشرية **
الكويت	73,4	1,79	5039	0,815	52	−37
قطر	69,2	2,03	5004	0,802	55	−33
البحرين	71,0	1,78	4998	0,790	58	−26
الامارات	70,5	1,32	5046	0,733	67	−55
سوريا	66,1	1,48	4756	0,694	81	+24
السعودية	64,5	1,39	5001	0,688	84	−53
ليبيا	61,8	1,40	4922	0,652	87	−47
تونس	66,7	1,33	3579	0,600	93	−5
عمان	65,9	0,48	4988	0,598	94	−58
العراق	65,0	1,41	3508	0,589	96	−23
الاردن	66,9	1,93	2345	0,582	99	−8
لبنان	66,1	1,88	2300	0,565	102	−15
الجزائر	65,1	1,17	3011	0,528	107	−42
المغرب	62,0	1,00	2348	0,433	119	−13
مصر	60,3	0,97	1988	0,389	124	−4
اليمن	51,5	0,56	1562	0,233	143	−19
السودان	50,8	0,27	947	0,152	158	−20
موريتانيا	47,0	0,41	1057	0,140	161	−33
جيبوتي	48,0	0,04	1000	0,104	163	−38
الصومال	46,1	0,16	336	0,087	166	+5
اليابان	78,6	2,87	5049	0,983	1	+2
اسرائيل	75,9	2,71	5000	0,938	19	+8
الشيلي	71,8	2,47	4862	0,364	36	+39
سري لانكا	70,9	2,29	2405	0,663	86	+44

المصدر : التنمية البشرية 1993 . تقرير «برنامج الامم المتحدة للتنمية»

* : العدد الكلي للبلدان التي وقع احصاؤها يساوي 173

** : الارقام السالبة تعني أنّ ترتيب الناتج القومي الفردي يفوق ترتيب مؤشر التنمية البشرية

ثم لو احتسبنا مؤشرا عربيا متوسطا نجده يساوي 0,520 مقارنة بـ 0,983 في اليابان و0,938 في اسرائيل و0,864 في الشيلي... و0,663 في سري لانكا!

تفيد مثل هذه المقارنات ان المؤشر المتوسط للتنمية البشرية العربية في سنة 1990 يمثل نصف المؤشر الياباني و55٪ من المؤشر الاسرائيلي و60٪ فقط من مؤشر الشيلي 78٪ من المؤشر السري لانكي! كل ذلك بالرغم مما يتوفر للعديد من البلدان العربية من موارد طبيعية وبشرية ومالية هائلة ومن حضارات وثقافات عريقة.

كما ان قراءة العمود 6 من ذات الجدول رقم 1 تبيّن معطى آخر مهمّا. فما معنى الارقام السالبة والارقام الايجابية في هذا العمود؟ أي رقم سالب يعني ان الاهمية النسبية للناتج القومي الخام – اي لتكديس السلع والخدمات المادية – تفوق الاهمية النسبية لمؤشر التنمية البشرية الذي يحتوي – كما نعلم – على عناصر عديدة من بينها جملة من العناصر التربوية والثقافية والاجتماعية الخ..

وبعبارة اخرى تشير الارقام السالبة الى ان الانجازات المادية تفوق الانجازات البشرية ككل وان المجتمعات المعنية «مادية» أكثر منها «بشرية» ان صحّ هذاالقول، وان فيها اهمالا نسبيا لما يجعل النموّ البشري متكاملا شاملا متوازنا. أمّا الارقام الايجابية في نفس العمود، فهي تفيد بالضبط عكس ما أسلفناه، أي أنّ التنمية البشرية فيها أرقى وأهمّ من نموّ السلع والخدمات. أي ان المجتمعات المعنية هنا، هي أكثر «بشرية» وأكثر استجابة لكل متطلبات الرقي البشري. وهكذا نلاحظ انه باستثناء سوريا والصومال تفرز كل البلدان العربية الاخرى أرقاما سالبة وبخاصة في أقطار ثرية مثل سلطنة عمان (58 –) والامارات (55 –) والسعودية (53 –) وليبيا (47 –) والجزائر (42 –).

وبالمقارنة نلاحظ كذلك ان الارقام في العمود المعني كلها ايجابية في اليابان واسرائيل والشيلي وحتى سري لانكا.

اما الاعمدة 1 و2 و3 فهي توضح ما عليه العناصر الجزئية الثلاثة التي يتكوّن منها مؤشر التنمية البشرية كما بيّناه سابقا أي العمر المتوقع عند الولادة والانجازات التربوية والدخل الفردي الحقيقي (الناتج المحلي الخام الحقيقي). ففي تصفحنا لأرقام تلكم الاعمدة الثلاثة، نتبيّن الفوارق داخل العالم العربي ذاته وكذلك الفوارق بين المجموعة العربية وأقطار أخرى مثل اليابان واسرائيل والشيلي وسري لانكا. اذن، لا غرو ان يكون الترتيب العالمي لمؤشر التنمية البشرية العربية متدنيا. فمن أصل 173 قطرا وقع إحصاؤها، يتدرّج الترتيب العربي من 52 (الكويت) الى 166 (الصومال) مقارنة باليابان (1) واسرائيل (19) والشيلي (36).

II - حق العربي في التنمية: مقوماته الوطنية والدولية

انه ليس من المجدي أن نواصل التحدث عن / أو بالأحرى التشدّق بحق الفرد العربي في التنمية مادامت أنماط النظم السياسية والتنموية والتعاونية في عالمنا العربي بالذات ومادامت كذلك منظومة التعاون الدولي على ما هي عليه الآن. فلا الاعلانات الرسمية ضمن دساتير

ومخططات الدول العربية، او ضمن المواثيق الدولية كفيلة وحدها بتجسيم هذا الحق في انجازات ملموسة ترقى الى طموحات الفرد العربي وحاجاته بصفته **انسانا** واذ يجدر للعالم العربي أن يطالب بحقه في التنمية فالسؤال المطروح قبل أي شيء آخر هو الى أيّ مدى تتواءم السياسات والخيارات العربية الرسمية نفسها مع ما يصبو اليه الانسان العربي من تحقيق لذاته الكاملة. فهل النظم السلطوية العربية بأشكالها توفر فعلا كل الحريات الاساسية التي تسمح لكل فرد من أفراد أمّتنا ان يتحقق **كإنسان**؟ وهل ان النظم التنموية المعتمدة في بلادنا أكانت تلكم المؤسسة على تدخّل الدولة أو تلكم المرتكزة على حريات اقتصاد السوق،، توفر لكلّ فرد من أفراد امتنا المناخ المؤاتي لتحقيق الرفاهة المادية والسعادة اللامادية للانسان العربي؟ وأخيرا هل ان الانماط الحالية لبرامج التعاون الدولي التي تربط الدول العربية بدول العالم الاخرى كفيلة بأن تدعم شيئا اسمه حق العربي في التنمية ؟

فإذا كان جوابنا على هذه التساؤلات بالنفي فانه يجدر البحث حول أفضل السبل وأحسن الطرق لإيجاد المناخ الملائم والمؤاتي لترجمة الحق العربي في التنمية الى واقع ملموس ومتطوّر.

II - 1 - الحريات الاساسية في العالم العربي

لا يتسنّى بل حتى لا يليق التحدث عن حق عربي للتنمية اذا لم تتوفر لكل مواطن عربي يعيش داخل بلاده الحريات الاساسية التي كثيرا ما أشرنا اليها سابقا في هذه الورقة فما دام الفرد العربي لا يملك القدرة على اختيار قادته وعلى الإعراب عن رأيه وخياراته وهواجسه ووجدانه وطموحاته بكل حرية ضمن مؤسسات دستورية وديمقراطية، فانه يفقد أحد دعائم حقه في التنمية الاساسية.

اننا لا نعتزم ضمن هذه الورقة بحث مسألة الحريات والديمقراطية في الوطن العربي المعاصر لكنه يمكننا القول بانه لا يوجد قطر عربي اليوم فيه من الحريات والديمقراطية ما يسمح للفرد العربي بممارسة حقوقه السياسية ممارسة كاملة ويمكّنه من فرض حقه في التنمية فرضا كاملا. وهنا تأتي مسألة ما يعرف «بدولة القانون» او «بدولة المؤسسات». ان المهم ليس في إيجاد القوانين والمؤسسات في حدّ ذاتها بل المهم هو في مستوى ومحتوى دمقرطة تلكم القوانين وتلكم المؤسسات. ان «دولة القانون» ليست هي التي لها قوانين فحسب بل هي الدولة التي تسنّ قوانينها عن طريق مؤسسات دستورية حرة تبرز بإرادة وبمساهمة من الشعوب وتخضع لرقابتها ولسلطانها. فلا النظم الجمهورية ولا النظم الجماهيرية ولا النظم الملكية والاميرية معصومة من افراز دول قانونية ودستورية شكلية لا تمتّ الى الديمقراطية الحقيقية بشيء بل ان التعددية المظهرية فيها سواء أكانت حزبية أم مؤسساتية أم صحفية أم غيرها تبدو بمثابة الظلّ والغطاء اللذين يخيّمان على ديمقراطية وهمية كلامية خطابية اكثر منها على ديمقراطية ناجزة، ثابتة حقيقية. ان الحديث عن ممارسة المواطن لحقه التنموي – بل نقول ان الحديث عن وجود هذا الحق من أساسه – لا معنى لهما في غياب الحريات وسيادة الشعوب في اقرار مصيرها وفي تكييفها لمسيرتها التنموية.

فلا غـرو اذن، اذا وجدنا البلدان الغـربية تنعم عمـوما بمؤشرات تنمـوية بشرية عـالية خلافا لبلاد العالم الثالث بما في ذلك البلاد العـربية. ان التفاوت بين العالمين المتقدم والنامي ليس في حـد ذاته تفاوتا في الموارد الانـتاجـية المتـاحة بـقدر مـا هو تفـاوت في حسـن تدبيـر تلك المـوارد وتوظيفها. والتدبـير والتوظيف مسألتان مرتبطتان الى حدّ بعـيد بمدى اسهام الافراد في القرار التنمـوي ونوعيّتـه أي بمدى دمقرطة المؤسسـات التي تعنى بالتنميـة البـشرية ككـلّ ونوعيّتهـا.

II - 2 - الفترة الاصلاحية في العالم العربي: تأثير ايجابي على حق المواطن العربي في التنمية

لا شك ان العالم العربي من محيطه الى خليجه يمـرّ منـذ بضـع سنوات بفترة اصلاحية سياسية تاريخية، وان كان ذلك بأنساق متفاوتة. ان مظاهر التحوّل السياسي في الوطن العربي كثيرة ومتنوّعة. ولقد جاء ذلك أساسا كتفاعل مع نضج الشارع العربي المتسارع.

ان نضج الشارع العربي المتفـاقم واستفاقته من ذاك السبـات الذي خيّم عليه طيلة دهور طويلة، له أسباب عديدة من بينها :

– أوّلا : **التطوّر التعليمي والتربوي** الهائل الذي تعرفه المجتمعات العربية منذ 20 سنة او اكثر وذلك بالرغم من تدنّي ما سمـيناه سابقا «بالانجازات التربوية» فيها مقـارنة بالمجتمعات المصنّعة. (راجع جدول رقم 1).

يبـرز الجدول رقم 2 بعض المعطيـات الاساسـية وخـاصة التطوّر التـربوي في الوطـن العربي.

يعـتـبر التـطوّر التربـوي العربي – مـا عـدا في بعض الاقطار مـثل اليـمن والسـودان وموريتـانيا وجيبـوتي والصومال – تطوّرا مرمـوقا على كل الاصعـدة. وهكذا يمكن القول بأنّ المجمـوعة العـربية تحتلّ المراتب الاولـى في سلّم التقدم التـربوي والتكويني ضمـن دول العالم الثالث – باستثناء اسرائيـل. وان كان مستوى الانجازات التربوية العربية مـتواضعا جدا بالنظر الى ما حققته الدول المصنّعة – وخاصـة في ميادين التعليم العالي وتكوين العلماء والفنيين – الا ان النهـضة التـربوية العـربية – في مظاهرهـا الكميـة على الاقل – تبـقى أحد مميـزات التطوّر المجتمعي في ربوع وطننا من محيطه الى خليجه.

– ثانيا : **ثورة الاتصالات** التي اجـتاحت عالمنـا العربي خـلال العقدين المـاضيين – ان الارقـام العربيـة المسجلة في هذا الـصدد – كـما يتـبين من الجدول رقم 3 – توضـح مـستـوى الاتصالات الذي حققته بلادنا في بداية التسعينات بالمقارنة مع مجموعة الاقطار النامية الاخرى – باستثناء اسرائيل ومالطا وعدد قليل من البلدان النامـية الاخرى – سواء أكان ذلك على صعيد الوسائل الاعلامـية والتثقيـفية والترفيـهية السمعـية – البصرية – المقـروءة (مذياع، تلفزيون، صحـف، كتب، سيـنما) أم على صـعيد وسـائل الاتصـالات الاخرى مثل الـهاتف والسـيارات الخاصة.

(جدول رقم 2)

التطـوّر التربـوي في العالـم العربـي

البلد	مؤشر معرفة القراءة والكتابة	مؤشر التمدرس	نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي (٪)		نسبة الالتحاق بالتعليم العالي (٪)	عدد العلماء والفنيين لكل 1000 ساكن	البحث العلمي عدد العلماء والفنيين لكل 1000 ساكن	خريجي علوم نسبة لمجموع الخريجين ٪	نسبة قطاع التربية في الناتج القوي الخام ٪	
	1990	1990	1987 / 90	1970	1988 / 90	1986 / 90	1986 / 89	1988 / 90	1988 / 90	1960
الكويت	0,68	0,43	94	67	18	64,4	12,7	18	5,0	....
قطر	0,79	0,45	....	....	24	26,6	9,3	13	3,4	....
الامارات	0,46	0,41	94	63	11	....	....	12	1,9	....
سوريا	0,57	0,33	83	61	20	3,6	....	33	4,4	2,0
السعودية	0,55	0,30	65	31	13	....	....	14	5,8	3,2
ليبيا	0,56	0,27	....	....	10	11,6	....	....	9,6	2,8
تـونس	0,58	0,16	80	64	9	1,4	....	36	6,0	3,3
عمـان	0,21	0,06	82	25	5	6,6	....	24	3,7	....
العراق	0,51	0,39	75	49	14	3,6	....	20	5,1	5,8
الاردن	0,77	0,40	....	....	....	....	....	25	4,4	3,0
لبنـان	0,77	0,35	92	77	....	....	....	24	....	....
الجزائر	0,49	0,20	79	46	11	....	6,0	42	9,1	5,0
المغـرب	0,39	0,22	50	32	10	....	....	27	7,4	3,1
مصـر	0,37	0,22	???	55	19	....	....	33	6,0	4,1
اليمـن	0,25	0,06	....	....	3	0,2	....	3	....	....
السودان	0,11	0,05	36	24	3	0,4	....	3	4,8	1,9
موريتانيا	0,20	0,02	35	9	4	0,1	....	....	....	2,1
جيبوتي	0,01	0,02	....	....	....	0,1	....	4	2,5	....
الصومال	0,07	0,01	14	7	3	....	....	13	0,4	0,9

المصدر : انظر جـدول رقم 1

* : 1960 ** : 1988

(جدول رقم 3)

الاتصالات في العالم العربي

البلد	مذياع لـ1000 ساكن 1990	تلفزيون لـ1000 ساكن 1990	صحف يومية موزعة لـ1000 ساكن 1988/90	جهاز هاتف لـ1000 ساكن 1986/88	سيارات خاصة لـ1000 ساكن 1985/89	كتب وعناوين منشورة لـ100 000 ساكن 1988/90	حضور افلام سينمائية للشخص الواحد 1987/90
الكويت	343	285	221	189	227	41	0,6
قطر	514	516	217	340	233	....	1,9
الامارات	324	110	157	245	....	18	....
سوريا	251	59	22	58	11	....	1,1
السعودية	318	283	42	158	....	....	....
ليبيا	224	99	15	....	....	3	....
تونس	196	80	37	43	23	4	....
عمان	646	766	41	53	...	....	....
العراق	205	69	34	....	15	....	....
الاردن	254	81	56	....	58	....	....
لبنان	840	330	118	....	....	....	....
الجزائر	233	74	51	40	....	....	0,9
المغرب	209	74	13	16	24	....	1,9
مصر	324	109	57	28	20	3	0,7
اليمن	33	31	11	15	....	....	....
السودان	250	71	24	4	4	....	0,6
موريتانيا	144	23	1	....	6	....	....
جيبوتي	90	56	....	23	....	....	....
الصومال	43	14	1	....	....	....	....
مجموع							
البلدان النامية	180	55	50	28	13	6	....
مالطا	527	742	153	471	256	130	0,9
اسرائيل	471	266	261	469	145	....	....
البلدان المصنعة	1130	545	348	590	390	61	2,9

المصدر : انظر جدول رقم 1

فبقدر ما تتطوّر وتقوى الاتصالات في أي مجتمع كان، ينمو الوعي السياسي والتطلّع التنموي. وان كنا لا نودّ هنا أن نجادل في محتوى (1) وحرية ومستوى الاتصالات المتاحة في عالمنا العربي – وهي قضية خطيرة جدّا – فإنّنا نقرّ بأهمية ثورة الاتصالات في بلادنا وبعمق تأثيرها على تفتح المواطن العربي على مجتمعه وعلى العالم ككلّ وبالتالي بعمق تأثيرها على حرصه المتزايد في مطالبته بحقه التنموي الكامل.

II - 3 - تدني العلاقات العربية الدولية : تأثير سلبي على حق المواطن العربي في التنمية

لا شكّ ان نوعية العلاقات التي تربط الدول العربية بالعالم ككلّ لها تأثير عميق على مسألة حق العربي في التنمية. فكلما تدهورت تلكم العلاقات سياسيا او أمنيا او اقتصاديا الا وأضعفت الحق العربي في التنمية وأرجعته الى الوراء. وان كانت هذه الورقة لا تتسع الى تحليل الاوضاع العربية الدولية بأكملها، فان ما نعرفه من توتر وشدة وخلل وظلم وقهر في تلكم العلاقات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية كان له مردود سلبي على طموحات المواطن العربي التنموية. فمنذ الغزو الصهيوني لاراضي فلسطين في الاربعينات الى حرب الخليج الاخيرة في بداية التسعينات، ما فتئت العلاقات العربية الدولية تتسم بالمأساوية والتذبذب وعدم المساواة.

فكيف يمكن للفرد العربي ان يطالب بحقه في التنمية في وقت تهز أوطانه الحروب والفتن التي تستهلك وتهلك جانبا وافرا من الموارد التنموية المتاحة كما تبينه المصروفات الدفاعية في بلادنا؟

فلنراجع مثلا، الجدول رقم 4 المضمن في هذه الدراسة، ماذا يقرئنا هذا الجدول؟

نلاحظ ان نسبة المصروفات الدفاعية للناتج الداخلي الخام في الوطن العربي زادت في المعدل من 5,18٪ في سنة 1990 الى 8,43٪ في 1990، أي بما يناهز 63٪ (611٪ في ليبيا و211٪ في السعودية و130٪ في العراق) كما ان المصروفات الدفاعية نسبيا، فاقت كثيرا المصروفات التربوية والصحية في عدد من الاقطار العربية الاقل موارد والاضعف نموّا مثل سوريا ومصر واليمن وموريتانيا وحتى الصومال. اما ايرادات الاسلحة التقليدية في عالمنا العربي فانها بلغت سنويا فيما بين 1987 و1991 رقم 7743 مليون دولار اي ما يناهز 38715 مليون دولار للفترة كلها او بمعدل 2277 مليون دولار لكل قطر عربي !

كما مثلت الاستيرادات السلاحية التقليدية سنة 1990 ما يقارب نصف مجموعة الاستيرادات في العراق و30٪ في سوريا و11٪ في مصر.

وان كان هناك تفاوت كبير بين شتّى الدول العربية في هذا الشأن فان ميزانيات الدفاع استهلكت عموما نسبا مهمة جدا من الموارد الانتاجية العربية المتاحة – كل ذلك على حساب دعم التنمية البشرية داخل كل قطر من أقطارنا وكذلك على حساب برامج التعاون العربي – العربي التي لم تتوفر لها الامكانات المالية الضرورية كما نعلم.

ان الحروب والفتن التي تندلع داخل الوطن العالم الثالث هي الى حد كبير نتاج خطط وسياسات وتوازن مصالح تتحكم فيها وتديرها القوى الكبرى بشتى الطرق والوسائل.

(جدول رقم 4) المصروفات الدفاعية والخلل في توظيف الموارد

البلد	المصروفات الدفاعية نسبة للناتج الداخلي الخام ٪		المصروفات الدفاعية نسبة لمجموع المصروفات التربوية والصحية ٪		المعدل السنوي لاستيراد أهم الأسلحة التقليدية	
	1990	1960	1990	1977	نسبة الواردات 1990 %	مليون دولار 1987 / 91
الكويت	6,5	....	83	88	4,6	223
قطر	....	....	....	53	....	74
البحرين	5,0	....	134	32	....	182
الامارات	4,7	....	174	149	....	358
سوريا	13,0	7,9	204	243	28,7	689
السعودية	17,7	5,7	177	137	8,8	2119
ليبيا	8,6	1,2	56	29	5,5	220
تونس	3,2	2,2	58	35	0,2	13
عمان	15,8	....	268	....	4,6	120
العراق	20,0	8,7	511	212	47,8	2064
الاردن	10,9	16,7	128	183	4,6	123
لبنان	....	....	....	....	....	17
الجزائر	1,5	2,1	18	26	2,1	220
المغرب	4,5	2,5	52	88	1,6	110
مصر	4,6	5,5	57	341	10,6	1092
اليمن	....	....	....	207	....	73
السودان	2,0	1,5	....	94	7,6	46
موريتانيا	....	....	....	154	....	....
جيبوتي	....	....	....	....	....	....
الصومال	....	3,0	500	91	....	....
الدول المصنّعة	3,4	4,2	169	91	....	....
اسرائيل	2,9	8,4	192	257	0,77	164

المصدر : انظر جدول رقم 1

فالحق التنمـوي لمواطن العالم الثـالث لم يحظ أبدا بأيّة مكانة في استـراتيجيـات القوى العظمى من أجل الهيمنة والنفوذ والسيطرة على الموارد الطبيـعية والانتاجية في العالم ومن أجل احتكار الاسواق التجارية والمالية والثقافـية. ومع اننا لا نقلّل من مسؤوليات الدول العربية ذاتها في إذكاء بؤر الفتنة والقـتال والتهديم داخل أوطانها وفي اخـفاقها في تحويل العـلاقات الدولية لصالحهـا (2)، فإنّ الجانب الاوفر في غياب السـلام وفي إبقاء المنطقة العربية منطقـة مهزوزة راجع الى نظرة الغرب **الحضارية** الى اهمية الوطن العربي ودوره ضمن العلاقات الدولية.

نحن نقـول ان الصراع الازلي بين الحضـارة اليهـو ـ مسيـحيـة من جهـة والحـضارة العربيـة ـ الاسلامـية من جهـة اخرى – وإن تغـيّرت مظاهره وطرق ممارستـه – مازال قـائما ومستفحلا. وما دام السلاح الاقتصـادي والتقني والعلمي والثقافي والاعلامي كله بيد غيرنـا، فلن توفر العلاقات الدوليـة أي مجال لدعم حقوق المواطن العربي في التنمية الشاملة.

ان مظاهر الضعف العـربي الدولي كثيرة ومظاهر التـبعية الاقـتصادية العربيـة الدولية متنوّعة. ونودّ هنا ان نسوق بعض الامثلة الدالة على تلك التبعية. ففي الجدول رقم 5 تحت عنوان «الخلل في تدفـقات الموارد في العـالم العربي» نورد عـددا من المؤشرات للتبـعيـة الاقتـصادية العربيـة الدولية. فـفي مجال نسـبـة المديونيـة الخارجـيـة (أي مجـموعة المديونـية الخارجـية للناتـــج القـــومي الخام) نلاحـظ مـدى اهميـــة التجـــاء الاقطـار النامـيـــة العربيـــة الى الموارد الخارجية – ومعظمها من مصادر غربية – بقصد تمويل حاجاتها الانمائيـــة وغيـرهـا.

وتتراوح تلك النسب من 53٪ في الجزائر الى 227٪ في مـوريتانيا سنة 1990 . وحتى وإن اعتبـرنا ان المجموعة العربيـة فيها المدين وفيهـا كذلك الدائن (مثل الدول الخليجـية النفطية (3)) – فإنّ البلاد العربية ككل تبقى مدينة للغرب – بالرغم ما وهبها الله من خيرات ومواد خام ونفط وغاز ومياه.

ثم ان خدمـة المديونية تلك من اسـترداد لأصل ولفوائد القـروض المبرمـة احتكرت سنة 1990 ما يزيد عن 22٪ من مـحصول الصـادرات مقارنـة بـ12,4٪ سنة 1970، أي أنّ ضغط تكاليف المديونية الخارجية على إيرادات الصادرات بالعملة الصـعبة تضاعف تقريبا في غضون 20 سنة حتى أصـبح رصيد الاحـتياطات من وسائل الدفع الاجـنبية (وهي أساسـا أرصدة من العملات الصـعبة) لا يغطّي الا ثلاثة أشـهـر استيرادا تقريبـا – وهو مستوى مـتواضع – وتبرز كذلك التبعـية العربية الدولية، فيما يسـمى بالتبعية التجارية اي مـجموع الواردات والصادرات منسوب للناتج الداخلي الخـام، فكما يتضح من نفس الجدول رقم 5، فـإنّ التبعية الـتجارية تلك بلغت في معدلها 61٪.

ومع ان نموّ الصادرات والواردات ينطوي عـلى ايجابيات كثـيرة من بينها انفـتاح أوسع للاقتصادات العربيـة على الاسواق والخبرات والتقنيات الخارجيـة وكذلك تحديث طرق الانتاج وتطوير الانتاجية وتنوّع المنتوجات الخ.. داخـل وطننا الا ان الارتباط المتزايد لاقتصادات بلادنا الهشة بالاسواق الخارجية تصديرا واستـيرادا فيه من المخاطر والمراهنات والمغامرات ما يعرّض منظوماتنا التنمـوية الى الهزات والى التذبذب، الامـر الذي لا يوفّر شروط تنميـة مطردة شاملة ومستقرة.

(جدول رقم 5)

الخلل في تدفقات الموارد في العالم العربي

البلد	مجموع المديونية الخارجية نسبة للناتج القومي الخام (٪)	خدمة الدين نسبة لصادرات السلع والخدمات (٪)		تحويلات العمالة المهاجرين نسبة للناتج القومي الخام (٪)	نسبة الصادرات للواردات	التبعية التجارية (صادرات + واردات) نسبة للناتج الداخلي الخام (٪)	شروط التبادل التجاري (100 = 1987)	الاحتياطات الدولية (خام) تغطية أشهر استيراد
	1990	1990	1970	1990	1990	1990	1990	1990
الكويت	....	....	....	....	173	56	77	4,3
قطر	....	....	....	....	....	....	....	....
البحرين	....	....	....	....	....	....	....	....
الامارات	....	....	....	....	....	....	....	....
سوريا	118	26,9	11,3	3,0	174	45	87	....
السعودية	....	....	....	....	129	46	93	1,2
ليبيا	....	....	....	....	359	....	97	9,2
تونس	62	25,8	19,7	5,1	64	81	99	1,6
عمان	....	13,0	....	....	18	40	....	5,5
العراق	....	....	....	....	390	....	....	....
الاردن	221	23,0	3,6	12,7	43	114	112	3,3
لبنان	....	....	....	....	....	....	....	....
الجزائر	53	59,4	4,0	0,6	146	61	99	2,6
المغرب	97	23,4	8,7	8,4	62	44	86	3,2
مصر	127	25,7	38,0	11,9	29	40	76	2,7
اليمن	97	5,4	....	....	....	....	....	....
السودان	....	5,8	10,6	....	....	67	100	0,1
موريتانيا	227	13,9	3,4	....	189	75	107	1,0
جيبوتي	....	....	....	....	....	....	....	....
الصومال	277	11,7	2,1	....	36	55	111	....

المصدر : انظر جدول رقم 1

وحتى تكتمل صورة هذه التبعية العربية، فلننظر الى وضع شروط التبادل التجاري المضمّنة في الجدول رقم 5 ذاته، وشروط التبادل التجاري تلك تعني نسبة أسعار التصدير لأسعار التوريد. فبقدر ما تكون تلك الشروط متدنية تكون أسعار الاستيراد أعلى من أسعار التصدير أي تكون هيمنة الاسواق الخارجية على المنتوجات الداخلية مفرطة والعكس بالعكس. وبالمقارنة مع سنة 1987 التي تساوي 100، نلاحظ ان جل البلدان العربية عرفت في سنة 1990 تدهورا في شروط تبادلها مع الخارج.

الخلاصة

تأملات سريعة في حق العربي في التنمية... نقول سريعة لان الحديث عن مثل هذا الحق يعني الحديث عن كل ما تنطوي عليه «بشرية» و«انسانية» و«مواطنة» الفرد العربي من قيم وطموحات وتطلّعات ووجدان ومن تعلق بالحياة الكريمة في مجتمعات وطنية وفي عالم يسوده السلم والحريات والاستقرار والتضامن والعدالة الاجتماعية وحماية الضعيف من تجبّر القوي وسلطة الشعوب ذات السيادة في اقرار مصيرها واختيار أنماط تنميتها.

اذا كان هذا هو «برنامج الحق التنموي» الناجز فأين نحن منه اليوم في وطننا العربي – وفي غيره من أوطان العالم الثالث ؟

ففي كل تأمل من تأملاتنا تلك وفي كل رقم من الارقام تلك وفي كل مقارنة من المقارنات تلك، نتساءل مع الفيلسوف الامريكي «فرنسيس فوكوياما» هل تاريخ الانسان والانسانية انتهى بعد بانتهاء عصر الفتن والحروب.. والايديولوجيات والغزوات والاستعمار وبحلول الحريات والديموقراطية والسلم كما يزعمه هو في كتابه الشهير (4).

وحتى وإن سلّمنا جدلا ان موت التاريخ له ما يؤيّده في ربوع الدول الغربية الليبرالية الديمقراطية المصنّعة – وهي نظرية شائكة للغاية – فهل وصلت الامة العربية والعالم الثالث المحون ككل الى فترة ما وراء التاريخ ؟ كلا !

ان تدنّي حق المواطن العربي في التنمية كما وضحناه سابقا ينذرنا دوما الى ان التاريخ مازال قائما في ربوع بلادنا مادام حق الفرد العربي في التنمية مقهورا وارتقاؤه الى صفة «الانسان» مفقودا.

الهوامش :

(1) على سبيل المثال نلاحظ ضمن الجدول رقم 3 ضعف بند «كتب وعناوين منشورة» في الوطن العربي مقارنة... بمالطا... ارقام تلخص لوحدها مأساة الكتاب في ربوع أقطارنا.

(2) عن طريق توظيف سياسي واقتصادي ومالي أفضل للقوة النفطية التي تنعم بها العديد من البلدان العربية.

(3) لو اعتمدنا ارقام 1992 لوجدنا عددا من الدول الخليجية النفطية في زمرة المدينين لا الدائنين بحكم ما كبّدته حرب الخليج الاخيرة من خسائر مالية للكويت وللسعودية مثلا.

(4) راجع فرنسيس فوكوياما «نهاية التاريخ والانسان الاخير».